

Distr.: General
21 August 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(يشمل الفترة من ١٤ نيسان/أبريل إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٣ (٢٠١٥) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وطلب إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة في موعد لا يتجاوز ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. ويعرض هذا التقرير ما استجد من معلومات منذ صدور تقريري السابق (S/2015/296) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ويتناول التطورات التي طرأت في الفترة الممتدة من ١٤ نيسان/أبريل إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥.

ثانيا - التطورات السياسية

عملية السلام في جنوب السودان

٢ - عقب تعليق محادثات السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ٦ آذار/مارس، اقترح قادة هذه الهيئة وشركاؤها تنشيط عملية السلام من خلال الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتنطوي الصيغة الموسعة للهيئة على توسيع نطاق فريق الوساطة كي يشمل الجهات المعنية الرئيسية إقليميا ودوليا من أجل تقديم ما يلزم من حوافز إلى الأطراف في جنوب السودان وممارسة الضغط عليها بشكل جماعي بحيث يمكن التوصل إلى اتفاق سلام جامع وشامل في نهاية المطاف. وتتألف الصيغة الموسعة من الدول الأعضاء في الهيئة (إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وكينيا) واللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي المعنية بجنوب السودان (تشاد، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، ونيجيريا)، ودول المجموعة الثلاثية (المملكة المتحدة، والنرويج،




15-13816 (A) 210815 210815


والولايات المتحدة)، والصين، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٣ - وفي الوقت نفسه وعلى الرغم من تعليق المحادثات في ٦ آذار/مارس، أكدت الأطراف من جديد دعمهما لعملية السلام. ففي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل، عقد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤتمرا للقادة في ولاية أعالي النيل لمناقشة وضع عملية السلام وآلية الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية. وأعرب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الوثيقة الختامية عن تأييده للصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ودعت إلى إشراكها في المفاوضات الرامية إلى ضمان عملية سلام مستدامة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أعلن برنابا ماريال بنجامين وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجنوب السودان أيضا عن أن الحكومة ترحب بمشاركة المجموعة الثلاثية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين المشاركين في عملية السلام.

٤ - وفي الوقت نفسه، تواصلت بموازاة مع عملية السلام التي تشرف عليها الهيئة الحكومية الدولية مبادرات إقليمية أخرى ترمي إلى تضييق نطاق الخلافات بين قادة جنوب السودان. ففي إطار اتفاق توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان (اتفاق أروشا)، يسرت الجهتان المشتركتان في توفير الضمانات، أي الحزبان الحاكمان في تنزانيا وجنوب أفريقيا، تشاما تشا مابندوزي والمؤتمر الوطني الأفريقي، حوارا بين الفصائل الثلاثة للحركة الشعبية لتحرير السودان (الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزون السابقون) لمعالجة المسائل السياسية والقيادية في الحزب.

٥ - وفي ٢٩ أيار/مايو، استضاف رئيس كينيا، وهو أيضا المقرر في عملية السلام التي تجري بوساطة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، اجتماعا في نيروبي، حضره المحتجزون السابقون، والحزبان الحاكمان في جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، ووزيرا خارجية إثيوبيا وكينيا، أسفر عن الإعلان عن توحيد عمليتي أروشا والهيئة الحكومية الدولية وعن استعداد المحتجزين السابقين للعودة إلى جوبا من أجل التوفيق بين الأطراف المتحاربة. وفي ١ حزيران/ يونيه، وصل إلى جوبا خمسة محتجزين سابقين، برفقة نائب رئيس جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطني الأفريقي، والأمين العام لحزب تشاما تشا مابندوزي ووزيرا خارجية إثيوبيا وكينيا في زيارة لمدة أربعة أيام، وأجروا محادثات مع رئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت وكبار مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الخطوات اللازمة لتنفيذ اتفاق أروشا، وتحقيق التكامل بين عمليتي أروشا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٦ - وفي الوقت نفسه، في ٢ حزيران/يونيه، عينت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي سابقا، ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي معنيا بجنوب السودان. وقد اضطلع السيد كوناري في وقت لاحق بدبلوماسية مكوكية لدى الرئيس سلفا كير، ونائب الرئيس سابقا رياك مشار، ولدى البلدان المجاورة، ولا سيما السودان وأوغندا، من أجل تيسير التوصل إلى تسوية منسقة للتراع.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك أيضا المبعوثون الخاصون التابعون للهيئة في مشاورات مع الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزين السابقين من أجل تضييق نطاق جوانب الخلاف الرئيسية واقتراح حل وسط. وعقب المشاورات، في ١٠ حزيران/يونيه، قدم المبعوثون الخاصون التابعون للهيئة الحكومية الدولية إلى الأطراف في جنوب السودان موجزا لاتفاق السلام المقترح.

٨ - غير أن الحكومة اعترضت على أحكام الموجز المتعلقة بتقاسم السلطة التنفيذية وبالترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالمثل، جدد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مطالباته بالتعويض والجبر وبالنظام الاتحادي وبتقاسم السلطة النسبي في جميع ولايات جنوب السودان العشر، وأكد في رسالة موجهة إلى الأمين العام، مؤرخة ١١ حزيران/يونيه، أن اللجوء إلى فرض حل من الحلول لن ينهي التراع.

٩ - وبما أن المناقشات استمرت في التعثر، في ١٣ حزيران/يونيه، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في جنوب أفريقيا، بيانا دعا فيه الأطراف في جنوب السودان، ولا سيما المحتجزين السابقين، إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، في سياق السعي إلى إحلال السلام في جنوب السودان.

١٠ - وفي تطور مهم في الحوار الداخلي للحركة الشعبية لتحرير السودان، عاد إلى جوبا في ٢٢ حزيران/يونيه زعيم المحتجزين السابقين، باقان أموم. وفي اليوم التالي، ألغى مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان القرار المتعلق بتنحية أطر حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان من وظائفهم داخل الحزب، وأعاد باقان أموم إلى منصبه السابق بوصفه أمينا عاما للحركة الشعبية لتحرير السودان. وأعيد أيضا إلى مناصبهم كبار قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان الآخرون الذين طردوا من الحزب، بمن فيهم رياك مشار.

١١ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، عقد الرئيس كير ورياك مشار اجتماعا استشاريا في نيروبي تحت رعاية الرئيس الكيني كينياتا، لاستعراض عناصر اتفاق السلام المقترح. وظل الزعيمان

يعربان عن خلافات كبيرة على المسائل الموضوعية المعلقة المتصلة بالنظام الاتحادي؛ ونسب تقاسم السلطة على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات؛ والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ والإصلاحات الإدارية؛ وتعويض ضحايا الفظائع وجبر ضررهم. وعلى النحو المتفق عليه في الاجتماع، قدما في وقت لاحق إلى الرئيس كينياتا مواقفهما بشأن المسائل الخلافية لمواصلة التفاوض عليها في إطار وساطة موسعة تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٢ - وبعد توقف دام أربعة أشهر في عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية، عقد المبعوثون الخاصون في إطار الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية اجتماعا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه في أديس أبابا لاستعراض ”الاتفاق التوافقي المتعلق بتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان“ الذي اقترحته الهيئة. ويشمل مشروع الاتفاق، في جملة أمور، أحكاما بشأن إطار الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية؛ والترتيبات الدائمة لوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ والمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار؛ وإدارة الموارد والإدارة الاقتصادية والمالية؛ والعدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة والتعافي؛ والدستور الدائم؛ واللجنة المشتركة للرصد والتقييم. وأتاحت الأمانة العامة خبراء تقنيين لدعم هايلي منكريوس، مبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان، في المناقشات الجارية في إطار الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية، والعدالة والمساءلة، والجوانب الإنسانية من مشروع اتفاق السلام.

١٣ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، سلم المبعوثون الخاصون التابعون للهيئة الحكومية الدولية الاتفاق التوافقي المقترح إلى الأطراف في جنوب السودان، في إطار التحضير لاستئناف المفاوضات التي تجري في إطار الهيئة الحكومية الدولية يوم ٦ آب/أغسطس في أديس أبابا.

١٤ - وفي ٦ آب/أغسطس، استأنفت الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزين السابقين المفاوضات في أديس أبابا بشأن اتفاق السلام التوافقي. وكانت جوانب الخلاف الرئيسية بين الأطراف تتعلق بثلاث مسائل رئيسية، هي: (أ) ترتيبات تقاسم السلطة بين الرئيس والنائب الأول للرئيس؛ (ب) توزيع المناصب في حكومات الولايات في كل من ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل؛ (ج) الترتيبات الأمنية، ولا سيما عملية إدماج قوات المعارضة في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومسألة نزع السلاح في جوبا. وطلب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أن تُعالَج أيضا المسألة الرابعة المتعلقة بالنظام الاتحادي.

١٥ - وفي ١٠ آب/أغسطس، اجتمع في عنتيبي رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس كينيا ووزير خارجية السودان، بدعوة من رئيس أوغندا يوويري كاغوتا موسيفيني، لمناقشة عملية

السلام، واتفقوا على التعاون لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق سلام. واتفق القادة أيضا على عقد اجتماع مشترك مع المسؤولَيْن الرئيسيَّيْن، الرئيس كير ورياك مشار، في أديس أبابا في ١٥ آب/أغسطس، بهدف تسوية المسائل العالقة قبل القمة المقرر عقدها في ١٧ آب/أغسطس في إطار الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي ١٦ آب/أغسطس، وصل الرئيس كير إلى أديس أبابا بعد أن كان قد أعلن في وقت سابق أنه لن يحضر مؤتمر القمة.

١٦ - وفي ١٧ آب/أغسطس، وعقب مشاورات مطولة بين الأطراف وقادة إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا، وقع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزون السابقون اتفاق السلام التوافقي. وقررت الحكومة أن توقع على الاتفاق بالأحرف الأولى فقط، معربة عن تحفظات بشأن بعض أحكامه، وطلبت مهلة إضافية قدرها ١٥ يوما لإجراء مزيد من المشاورات في دوائرها. وذكر رئيس وزراء إثيوبيا أن الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد وافقا أيضا على احترام وقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بحرية كاملة خلال فترة الـ ١٥ يوما الممنوحة للمشاورات. وقرر أعضاء اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي توقيع الاتفاق. وفي ١٨ آب/أغسطس، وقع أيضا على الاتفاق، بصفة شهود، الأعضاء الآخرون في إطار الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية، بما في ذلك المجموعة الثلاثية، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في حين وقعت الصين عليه في اليوم السابق.

التطورات السياسية الأخرى

١٧ - وفي ١٢ أيار/مايو أقرت الجمعية التشريعية الوطنية مشروع قانون المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠١٥، الذي يضع إطارا تنظيميا لعمليات المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وأعاد الرئيس مشروع القانون إلى البرلمان لدراسته بتدقيق، عقب الشواغل التي أثارها المجتمع المدني وأعضاء السلك الدبلوماسي بشأن الأحكام التنظيمية لمشروع القانون.

١٨ - وفي ٨ تموز/يوليه، ألقى الرئيس كير كلمة أمام الجمعية التشريعية الوطنية لافتتاح تمديد فترة الرئاسة، والجمعية التشريعية الوطنية والجمعيات التشريعية للولايات للفترة من ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، ولجنة استعراض الدستور في الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفقا لمشروع قانون التعديل الدستوري الذي اعتمد في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥.

١٩ - وفي ما يتعلق بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع، في ٢٤ تموز/يوليه، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على المستوى الوزاري، بيانا بشأن تقرير لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والرأي المستقل المقدم من أحد أعضاء اللجنة. ويدعو البيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى إنشاء لجنة فرعية مخصصة تتكون من إثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا للنظر في التقرير وفي الرأي المستقل وإلى تقديم توصياته بشأن سبل المضي قدما بحلول الأسبوع الثالث من شهر آب/أغسطس للنظر فيها في اجتماع رؤساء دول وحكومات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المقرر عقده في نهاية آب/أغسطس.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٠ - استمر النزاع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيا الشلك الحليفة له بقيادة اللواء جونسون أولوني، إذ زادت حدة الاقتتال في منطقة أعالي النيل الكبرى. وعلاوة على ذلك، ظهرت انقسامات في كلا الجانبين خلال مؤتمر صحفي عُقد في نيروبي في ١ تموز/يوليه وأعلنت فيه ميليشيا الشلك، التي يقودها جونسون أولوني، اندماجها في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٢١ تموز/يوليه، أقال رياك ماشار قائدين عسكريين كبيرين، هما اللواء بيتر غاتديت ياكا واللواء غاتوات غاتكووث أوثنيانغ، من منصبيهما في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بوصفهما نائب رئيس هيئة الأركان العامة المعني بالعمليات ونائب رئيس هيئة الأركان العامة المعني باللوجستيات، على التوالي، في إطار ”تعديل إداري“. وفي اليوم نفسه، في أمرين مستقلين، أعلن رياك ماشار تعيين جونسون أولوني قائدا للفرقة الخاصة ١ واللواء جيمس كوانغ شيول رانلي نائبا لرئيس هيئة الأركان العامة معنيا بالعمليات. وركزت الحكومة على الاحتفاظ بسيطرتها على المدن الاستراتيجية. ووقع تصعيد في أعمال القتال في الجزء الجنوبي من ولاية الوحدة، إذ قام الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات المتحالفة معه بعمليات هجومية كبيرة، أساسا ضد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مما أدى إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين. وشهدت منطقة بحر الغزال وولاية غرب الاستوائية مزيدا من التدهور في الحالة الأمنية بفعل قتال منخفض الحدة بين الجماعات المسلحة.

٢١ - وفي ولاية أعالي النيل، كانت ملكال هي مركز الاقتتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جانب ميليشيا الشلك الحليفة له. وفي الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٦ تموز/يوليه، تغيرت الجهة المسيطرة على المدينة في خمس مناسبات. وظل الجانبان على مقربة من بعضهما البعض على ضفاف نهر النيل، إذ وقع العديد من الاشتباكات في ملوط بولاية أعالي النيل، وبالقرب من مطار ملكال. وفي ١٩ أيار/مايو، أثناء اشتباك بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة في ملوط، تعرضت قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لإطلاق النار، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وجرح ١١ مشردا داخليا.

٢٢ - وأدى الهجوم العسكري الذي شنه الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيا الحليفة له في مقاطعات قويت وكوش ولير ومايينديت وربكونا وبانيجار الخاضعة لسيطرة المعارضة، والذي بدأ في أواخر أيار/مايو، إلى مزيد من التدهور في الحالة الأمنية والإنسانية في ولاية الوحدة. وشمل ذلك شن هجمات على المدنيين أساسا بعد أن انسحب المقاتلون التابعون للمعارضة بالفعل إلى الأدغال والمستنقعات، وتفيد أنباء واسعة الانتشار بوقوع حالات لسرقة المواشي والنهب وتدمير المراكز السكانية وحوادث موثقة تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأثار ذلك أيضا توترات عنيفة بين المجتمعات المحلية الرئيسية التي تضم الدينكا والنوير والمشردين الداخليين المنتمين إلى قبائل الشلك في مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا سيما في بانتيو وملكال.

٢٣ - في ولاية جونقلي، وردت تقارير في منتصف أيار/مايو تفيد بوقوع اشتباكات متفرقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في باجوت بمقاطعة دوك. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، ادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان السيطرة على باجوت، بينما ظلت القوات التابعة للمعارضة في منطقة قريبة، واستمرت عمليات القصف ما بين الفينة والأخرى بين الجانبين. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أسفر هجوم مسلح شنه شاب مجهول الهوية على مستودع في بوتشالا عن مقتل عاملين وطنيين من العاملين في المجال الإنساني وفرد واحد من الشرطة الوطنية.

٢٤ - وشهدت ولاية غرب بحر الغزال تزايدا في أعمال العنف في ٣١ أيار/مايو، عندما، حسب ما يُقال، هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية بازيا بيام في مقاطعة واو. وفي ٤ حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات أخرى في منطقة تقع غرب بازيا. وفي ٧ تموز/يوليه، هاجمت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت

قيادة الجنرال داو أتورجونق أرويو في مركز أويل بولاية شمال بحر الغزال، مما أسفر، حسب ما يقال، عن مقتل اثنين من أفراد الشرطة. وفي ٩ تموز/يوليه، قامت قوات المعارضة بزحف آخر على شيلكو بايام في مقاطعة أويل الغربية.

٢٥ - واستمر تفاقم التوترات الطائفية في منطقة الاستوائية وولايتي البحيرات وواراب بفعل المنافسة على أراضي الرعي والحصول على المياه. وتزايد العنف بين الرعاة والسكان المحليين في ولايات الاستوائية الثلاث، عقب عدم الامتثال للمرسوم الرئاسي الذي أمر رعاة الماشية بالعودة إلى أماكنهم الأصلية في ولايتي البحيرات وجونقلي. وفي ٢٢ أيار/مايو، وقعت اشتباكات واسعة النطاق بين السكان المحليين والرعاة في مقاطعة موندري الغربية في ولاية غرب الاستوائية، مما أسفر عن مقتل ٦٠ شخصا. وفي ٨ حزيران/يونيه، قام رعاة، مدعمون حسب ما قيل بعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان من نفس الأصل الإثني، بعمليات إطلاق نار متفرقة، مما أدى إلى مقتل ثمانية مدنيين في مقاطعة مريدي في ولاية غرب الاستوائية. ونتيجة لأعمال العنف، يُقدّر بأن ما لا يقل عن ٠٠٠ ٧٥ مدني شُردوا في الولاية.

٢٦ - وفي ولاية البحيرات، استمر العنف الطائفي بسبب الخلاف على سبل الوصول إلى المراعي والمياه من أجل الماشية، وتسببت في تفاقمه دورات أعمال القتل الانتقامية بين بطون دينكا أقار. وقد أسفرت هذه الاشتباكات التي وقعت في منتصف أيار/مايو عن مقتل أكثر من ٨٠ شخصا وإصابة ٤٠ آخرين. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها مسؤولو منطقة بيبور الإدارية الكبرى، في ولاية جونقلي، لوقف النزاعات داخل حدود المنطقة ومع جيرانها، استمر العنف والتوتر بين مختلف الفئات العمرية لقبيلة المورلي داخل المنطقة. وفي ١٢ تموز/يوليه، أسفر القتال بين جماعتي نياكورمونغ ولانغو في بيبور عن إصابة ثلاثة أشخاص.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٧ - حتى ٣١ تموز/يوليه، تشرد ما يزيد على ١,٦ مليون شخص داخل جنوب السودان، وأصبح أكثر من ٠٠٠ ٦٢٠ شخص لاجئين في البلدان المجاورة. وظل القتال المحتدم وغياب الأمن يعطلان أنشطة الاستجابة الإنسانية ويقيِّدان سبل التنقل برا وجوا وعبر الطرق النهرية. وفي بعض الأحيان، أجبر ذلك المنظمات الإنسانية على تخفيض عدد موظفيها أو وقف برامجها في المناطق المتضررة من النزاع وحولها، ولا سيما في الأجزاء الجنوبية من ولاية الوحدة وأجزاء من ولاية أعالي النيل. وفُرضت قيود أيضا على عمليات المساعدة

الإنسانية بفعل نقاط التفتيش البرية والنهرية والمطالبات بضرائب غير قانونية أو حالات الابتزاز. وتعرضت المرافق الإنسانية للهجوم والنهب، وتعرض الموظفون للاعتداء والتهديد والمضايقة والاحتجاز والاختطاف والقتل، إذ قتل على أقل تقدير ٢٩ من العاملين في مجال تقديم المعونة منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٨ - ورغم تزايد صعوبة البيئة التشغيلية، عززت وكالات المعونة إيصال المعونة الإنسانية إلى المناطق النائية. فمنذ بداية عام ٢٠١٥، قدم الشركاء العاملون في المجال الإنساني المساعدة الغذائية إلى أكثر من مليوني شخص، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى ١,٦ مليون شخص، والرعاية الصحية إلى ١,١ مليون شخص، وخدمات الحماية إلى مليون شخص، والخدمات التعليمية إلى ٢٣٥ ٠٠٠ طفل ومراهق.

٢٩ - وما زالت الحالة التغذوية تفوق عتبة الطوارئ، إذ حوالي ٨٠ في المائة من المقاطعات في ولايات الوحدة وأعالي النيل وجونقلي وشمال بحر الغزال وواراب مصنفة في مستويات تغذوية خطيرة. وهناك حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ طفل معرضين لخطر تدهور سريع في الحالة التغذوية، ويعاني طفل من بين كل ثلاثة أطفال من سوء تغذية حاد. ووفقا للتقرير المتعلق بالنظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي الذي أقرته الحكومة وصدر في أيار/مايو، في بلد يضم حوالي ١١,٦ مليون نسمة، من المتوقع أن يعاني ٧,٩ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم ٣,٣ مليون شخص يعانون بشكل حاد من انعدام الأمن الغذائي. ويواجه بالفعل ما يزيد على ٤,٦ ملايين شخص مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مرتبة ''الأزمات'' و ''الطوارئ''. والحالة الإنسانية في ولاية الوحدة خطيرة بشكل خاص، إذ يحول انعدام الأمن دون الوصول إلى المجتمعات المحلية ورصد خطر انتشار المجاعة في صفوف السكان المشردين.

٣٠ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة رسميا تفشي وباء الكوليرا في مقاطعة جوبا. وحتى ٣١ تموز/يوليه، أُبلغ عن ١ ٤٢٩ حالة إصابة بالكوليرا في المجموع، بما في ذلك ٤٢ حالة وفاة، في مقاطعتي جوبا وبور في ولايتي وسط الاستوائية وجونقلي، على التوالي، وبلغ معدل الوفيات ٢,٩٤ في المائة. وأجرى الشركاء في المجال الصحي سلسلة من حملات التطعيم عن طريق الفم ضد الكوليرا تستهدف مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو وجوبا من أجل الوقاية من الكوليرا وتكميل التدابير الأخرى الرامية إلى تحسين النظافة الصحية وتعزيز التوعية المجتمعية.

٣١ - لا تزال التهابات الجهاز التنفسي الحادة، تليها الملاريا والإسهال المائي الحاد والإسهال الدموي الحاد، وما يشتبه فيه بأنه داء الحصبة هي الأسباب الرئيسية للمرض بين

النازحين. ولا يزال داء الليشمانيا الفيروسي (أو الكلازار) مدعاة للقلق. وتم خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، الإبلاغ عن ما مجموعه ٢ ٣٠٨ حالة إصابة و ٧٢ حالة وفاة (معدل حالات الوفاة ٣,١ في المائة) من ١٥ مركزا من مراكز العلاج. ويواصل الشركاء تقديم الدعم لتعزيز المراقبة وإدارة الحالات والتدخلات لمنع انتقال المرض.

٣٢ - وقد أدى تصاعد القتال في منطقة أعالي النيل الكبرى إلى إلحاق أضرار بأعداد كبيرة من المدارس وتدميرها، مما تسبب في حرمان أعداد متزايدة من الأطفال من الحصول على التعليم. وتهدف المبادرة الوطنية للعودة إلى التعلم، التي نُفذت خلال الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه، لدعم عودة أطفال المجتمعات المحلية إلى المدارس وغيرها من الأماكن المؤقتة للتعلم وإبقائهم فيها. واستهدفت المبادرة الأطفال والمراهقين الذين انقطعوا عن المدارس، بما في ذلك الأطفال المرتبطين مع فصيل كوبرا التابع لجيش الحركة الديمقراطية لجنوب السودان، وذلك كجزء من عملية إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. وتم بوجه عام توفير إمكانية الوصول إلى فرص التعلم لأكثر من ٢١٥ ٩٧٨ من الأطفال والمراهقين (٤٢ في المائة منهم من الفتيات).

٣٣ - وقام المجتمع الإنساني في شهر حزيران/يونيه، بتنقيح خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥ مع مراعاة تفاقم نقاط الضعف والمتطلبات الإنسانية الجديدة، وخاصة في المناطق الحضرية التي لم تبدأ وكالات المعونة الإنسانية عملياتها فيها. وتتطلب الخطة المنقحة ١,٦٣ بليون دولار لمساعدة ٤,٦ مليون شخص بالمعونة المنقذة للحياة في عام ٢٠١٥. وفي ١٦ حزيران/يونيه، تعهدت الولايات المتحدة بالتبرع بأكثر من ٢٧٥ مليون دولار في اجتماع رفيع المستوى نظمه الاتحاد الأوروبي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف. وحتى ٣١ تموز/يوليه، تم تمويل الخطة بمبلغ ٦٨٧ مليون دولار، مما يترك فجوة في التمويل لعام ٢٠١٥ بمبلغ بليون دولار تقريبا.

خامسا - تنفيذ مهام البعثة وفقا لأولوياتها المعدلة

ألف - حماية المدنيين

٣٤ - لا تزال البعثة تتبع استراتيجية ذات ثلاثة مستويات لحماية المدنيين من خطر العنف الجسدي، من خلال توفير حماية خاصة للنساء والأطفال، وردع العنف ضد المدنيين ومكافحته. وتقوم آلية الإنذار المبكر التابعة للبعثة بتقييم المخاطر المتغيرة التي تهدد السكان المدنيين، لتمكينها من التصرف في الوقت المناسب وبطريقة استباقية.

٣٥ - وفي إطار المستوى الأول، واصلت البعثة توفير الحماية من خلال الحوار والمشاركة، العمل بشكل وثيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية لدعم حل التراعات المحلية. وعقدت فرق الشؤون المدنية التابعة للبعثة خلال هذه الفترة، ٥٠٣ لقاءات مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والشباب والنساء، بما في ذلك في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، لتحديد مخاطر التراع وتدابير التخفيف. كما نظمت البعثة ٩٧ اجتماعا لإدارة المنازعات وتخفيفها وحلها، بما في ذلك أنشطة وحلقات عمل للحوار بين المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تقديم المساعدة إلى ٣٣٢ ٤ شابا من مخيمات رعاة المواشي وقادة المجتمع المحلي والنساء والنازحين في مراكز حماية المدنيين التابعة للبعثة وفي مواقع أخرى من أجل تطوير مهارات إدارة التراعات وحل التراعات بين المجتمعات المحلية. وركزت البعثة في ولاية البحيرات على تنظيم حلقات عمل حول إدارة المنازعات بين رعاة المواشي في مركز رمبيك ومنطقة يرول، وهما من النقاط الساخنة للعنف الطائفي. وواصلت البعثة تعزيز حل التراعات في مواقع حماية المدنيين التابعة لها من خلال التفاعل اليومي مع قيادة المجتمع المحلي والنساء والشباب والسلطات الأخرى.

٣٦ - وفي إطار المستوى الثاني، توفير الحماية المادية، وفرت البعثة الحماية اعتبارا من ١٢ آب/أغسطس بتوفير الحماية لأكثر من ٢٢٠ ١٨٩ من النازحين في ستة مواقع لحماية المدنيين، من بينهم أكثر من ١٩٤ ١٢١ في بانتيو، و ١٤٩ ٣٦ في ملكال، و ٦٦٣ ٢٨ في جوبا. وشهد موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في بانتيو خلال هذه الفترة أكبر زيادة من النازحين الذين بلغ عددهم حوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص، بينما شهدت ملكال ٠٠٠ ٣ نازح إضافي. ويعتبر التهديد بالعنف عاملا مهما يضطر السكان إلى اللجوء إلى مواقع حماية المدنيين، بينما تؤدي زيادة انعدام الأمن الغذائي إلى تفاقم الوضع. ويكرس ما يقرب من ٤٠ في المائة من قوام القوة التابعة للبعثة حاليا لحماية هذه المواقع.

٣٧ - أما ما تبقى من أفراد القوة غير المكلفين بمهام إدارية، أو حماية القوة، أو واجبات الطوارئ أو الحماية فتتركز على جهود الحماية الحيوية. وتتوقع البعثة القيام بإجراء ٦١١ ٨ دورية قصيرة المدة، و ٢٨٠ دورية طويلة المدة، و ٣٣ دورية جوية ديناميكية، و ٦٣٠ دورية متكاملة. وتقوم البعثة بوجه خاص بتوسيع نطاق جهود الحماية في ولاية الوحدة من خلال إنشاء وجود أمني في أماكن كان يصعب الوصول إليها سابقا. وسوف يشمل ذلك الإجراء إقامة قواعد مؤقتة للتشغيل من أجل توفير الشعور بالأمن للسكان المحليين، مع تيسير الظروف المفضية لإيصال المساعدات الإنسانية. وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ أيار/مايو، قامت البعثة بالتنسيق مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام

بـ ”عملية الوحدة“، التي تعتبر أول الدوريات التي تسير على الطرق في المناطق الجنوبية من ولاية الوحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٣٨ - وما فتئت الاضطرابات التي وقعت في كثير من مواقع حماية المدنيين، والتوترات العرقية وتعبئة الشباب والعصابات والعنف والغارات التي شنتها العناصر المسلحة والتهديدات الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني وموظفي البعثة (أصيب ٢٨ من أفراد شرطة البعثة بجروح في سياق حماية مواقع المدنيين في جوبا وملكال وبانتيو وبور)، تشكل تحديات كبيرة. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو، وقعت اشتباكات بين اثنين من بطون النوير وهما بول وأدوك من قبيلة النوير في مواقع الحماية في جوبا، أسفرت عن مقتل شخص واحد وإصابة ما لا يقل عن ٧٣ من النازحين بجراح. وشهد موقع الحماية التابع للبعثة في ملكال عدة حوادث من القتال بين النازحين من أحياء الشلك والنوير والدينكا (مع بعض المواطنين في دارفور الذين هوجموا ونهبت متاجرهم). وما فتئت حوادث النازحين الذين يقعون في مرمى تبادل إطلاق النار أو يُستهدفون عمدا من جانب عناصر مسلحة، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، تشكل مصدرا للقلق.

٣٩ - وواصلت البعثة إدارة أربعة مرافق لاحتجاز النازحين، الذين يهددون سلامة وأمن مواقع حماية المدنيين في بانتيو وبور وجوبا وملكال. وفي ٣١ تموز/يوليه تم احتجاز ٢٥ من المشتبه بهم (٢٤ رجلا وامرأة واحدة) في هذه المرافق، بما في ذلك سبعة في جوبا، وتسعة في بانتيو، وخمسة في ملكال وأربعة في بور. ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع ٦٣ من المجرمين المحتجزين في نيسان/أبريل، عندما قامت البعثة بتنقيح إجراءات استعراض حالات الأشخاص النازحين المحتجزين في مرافق الاحتجاز، بما في ذلك من خلال إعادة إدماجهم في المجتمع. ولا تزال البعثة أيضا تناقش مع الحكومة مسألة تسليم المشتبه بهم.

٤٠ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بإجراء دراسات استقصائية وعمليات للتخلص من الذخائر غير المنفجرة في ملوط في ولاية أعالي النيل وفي ولاية جونقلي. وفي ٣ حزيران/يونيه، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، في أعقاب القتال الذي نشب بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان في ملوط، بنشر فريق لتطهير قذيفتي هاون لم تنفجرا في قاعدة البعثة. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريبات للتوعية بمخاطر الألغام في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في ملكال وبانتيو، وفي ولاية أعالي النيل وولاية الوحدة على التوالي. وقامت الدائرة خلال الفترة الممتدة من ١٤ نيسان/أبريل إلى ٣١ تموز/يوليه عموما، بتحرير حوالي ٦,٥ مليون متر مربع من الأراضي (أي ما يعادل ٨٩٨ ملعبا

لكرة القدم)؛ ودمرت ٦٢١ من الألغام الأرضية؛ و ٣٠٧ ٣ من المتفجرات من مخلفات الحرب و ٦٣٥ ٦ قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة؛ وقدمت التوعية بالمخاطر إلى ٢٠٧ ١٦٩ من المدنيين (بما في ذلك ٢٣٧ ٥٥ ولدا؛ و ٣٥٧ ٤٦ فتاة).

٤١ - وفي إطار المستوى الثالث، شرعت البعثة، في سياق دعم استراتيجية دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان لبناء الثقة وبث الاطمئنان في أعمال حفظ النظام، في تنفيذ برنامج متكامل لتوعية ١٠٤ من أفراد الشرطة الوطنية، تناول قضايا خفارة المجتمعات المحلية، وتعزيز الثقة وبث الاطمئنان، وحقوق الإنسان وحماية الأطفال، والعنف الجنسي والجنساني واحترام التنوع.

٤٢ - وفي حزيران/يونيه، قامت وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية بولاية وسط الاستوائية بدعم من البعثة، بافتتاح أول بيت آمن في جنوب السودان لضحايا العنف الجنسي والجنساني في جوبا، حيث يتلقين المشورة والدعم النفسي والاجتماعي. وواصلت البعثة المشاركة في أعمال الدعوة باستخدام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كأداة لتدريب النساء على الوقاية والمشاركة والحماية.

٤٣ - وعقب قيام الحكومة بإصدار تصاريح "الإقامة المؤقتة" للمواطنين الأجانب المقيمين في إحدى مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في جوبا، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم للعديد من ممثلي الرعايا الأجانب لزيارة مخيم ماكباندو للاجئين في يامبيو بولاية غرب الاستوائية، قبل العملية المخططة لنقل ٥٧٨ من الرعايا الأجانب المتبقين في موقع جوبا.

باء - رصد حقوق الإنسان وتقديم تقارير عنها

٤٤ - واصلت البعثة التحقيق في التقارير عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بمقابلة أكثر من ٢٠٠ من المدنيين النازحين، يزعمون أنهم من ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها في الغالب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بدعم من الميليشيات المسلحة أو الشباب المسلحين في سياق تصاعد العمليات التي بدأت في نيسان/أبريل في ولاية الوحدة. وبعد المقابلات الأولية، أصدرت البعثة بيانا صحفيا يوم ١١ أيار/مايو، أشارت فيه إلى المخاوف المتعلقة باستمرار ورود تقارير عن حرق البلدات والقرى، وأعمال قتل واختطاف الذكور الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات، واغتصاب واختطاف الفتيات والنساء وحرق الناس أحياء في منازلهم.

٤٥ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أصدرت البعثة تقريرا عاجلا عن حقوق الإنسان، وثقت فيه انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت مع تصاعد القتال في منطقة أعالي النيل الكبرى في نيسان/أبريل وأيار/مايو. فقد ازداد وقوع العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف بشكل ملحوظ خلال التصعيد الأخير في القتال. وورد أنه تم اختطاف ما لا يقل عن ١٧٢ من النساء والفتيات وتعرض ٧٩ منهن للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، وقتل العديد منهن في وقت لاحق رميا بالرصاص أو تم حرقهن أحياء في أكواخهن في ولاية الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم قتل واغتصاب واختطاف عشرات الأطفال خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. وتم اختطاف ٩٣ امرأة على الأقل، معظمهن من الشلك، من قبل جنود الجيش الشعبي في ولاية أعالي النيل. ووردت عدة تقارير عن ارتكاب العنف الجنسي والابتزاز ضد النساء والفتيات على الحواجز العسكرية لدى مغادرتهن مواقع حماية المدنيين من أجل كسب الرزق، مثل جمع الغذاء والحطب. كما تعرضت النساء للاستغلال الجنسي، بما في ذلك داخل مواقع حماية المدنيين، حسب إفادة النازحين من الذكور.

٤٦ - وأسفرت هذه الهجمات عن التهجير القسري لآلاف المدنيين، وتم ردع الكثيرين منهم عن السعي للجوء إلى مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في بانتيو بولاية الوحدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الطوق الدفاعي الحالي الذي فرضه الجيش الشعبي لتحرير السودان حول بانتيو وربكونا، ونقاط التفتيش التي أقامها الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة المجاورة للموقع. وأدت الزيادة الكبيرة الأخرى في القتال في منتصف حزيران/يونيه إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مشابهة لتلك التي تم توثيقها بعد بداية الهجوم.

٤٧ - وواصلت البعثة متابعة حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك داخل مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في ملكال بولاية أعالي النيل. وقد تصاعد العنف الطائفي في الموقع عندما وقعت ملكال تحت سيطرة قوات الشلك بقيادة اللواء أولوني، حيث تلقت البعثة مزاعم عن وقوع عمليات خطف وقتل خارج نطاق القضاء لرجال الدينكا خارج موقع حماية المدنيين. وعندما استعادت الحكومة السيطرة على ملكال، تم استهداف العديد من أعضاء عشيرة الشلك. وتواصل البعثة التحقيق في حالات القتل والاختطاف المزعومة. وقد حصلت البعثة عموما على تقارير موثوقة عن قيام عناصر الجيش الشعبي على الأغلب باختطاف ما لا يقل عن ٥٠ مدنيا بالقرب من موقع حماية المدنيين في ملكال.

٤٨ - ونظرا لتصاعد العنف في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، تم الإبلاغ عن ما مجموعه ٢٧٩ من الحوادث التي أثرت على ٩٩٥ ٥ من الأطفال. وشملت هذه الحوادث ٦٠ حادثة

قتل تم التحقق منها (أصابت ٩٧ من الذكور و ٥٤ من الإناث و ٣٢ طفلا لم يعرف جنسهم)؛ و ٢٧ حادثا إضافيا لم يتم التحقق منها (أصابت ٤٣ من الذكور، و ٣٣ من الإناث و ٢٥ طفلا لم يعرف جنسهم)؛ و ٣٤ من حوادث تجنيد واستخدام الأطفال تم التحقق منها (أثرت على ٢٨٩ من الفتيان و ٣ فتيات) ووقوع ٩ حوادث إضافية لم يتم التحقق منها (أثرت على ٤١٨ من الفتيان)؛ ووقوع ١٣ اعتداء تم التحقق منها على المدارس أو استخدامها من قبل الجيش وحالتين إضافيتين لم يتم التحقق منهما؛ وست هجمات تم التحقق منها على المستشفيات أو استخدامها من جانب الجيش، وخمس حالات إضافية لم يتم التحقق منها؛ و ٣٣ من حوادث الاغتصاب التي تم التحقق منها (التي أثرت على أربعة من الأولاد و ٩٢ من البنات) وسبعة حوادث إضافية لم يتم التحقق منها (التي أثرت على ٨٤ فتاة)؛ و ٢٣ من حوادث الاختطاف التي تم التحقق منها (التي أثرت على ٢٣ من الأولاد و ٥٣ من الفتيات وطفلين لم يعرف جنسهما)، وتسعة حوادث لم يتم التحقق منها (التي أثرت على ٧٣ من الأولاد، و ١١ فتاة و ١٠٢ من الأطفال لم يعرف جنسهم)؛ و ١٩ من حالات الحرمان من الحصول على المساعدات الإنسانية، وأربع حالات إضافية لم يتم التحقق منها.

٤٩ - وقامت قوات فصيل كوبرا التابع لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في منطقة بيبور الإدارية الكبرى حتى الآن، بإطلاق سراح ما مجموعه ١ ٧٥٥ طفلا (منهم خمس فتيات) من أصل ما يقدر بنحو ٣ ٠٠٠ طفل. وتم فحص الأطفال وتسجيلهم وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم في إطار برنامج تضطلع به اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالاشتراك مع البعثة واليونيسيف والشركاء. وحتى الآن، يتمتع ٦ ١٩٩ من الأطفال والمراهقين بإمكانية الحصول على التعلم في المواقع المستهدفة الخمسة في بيبور. وتتواصل جهود الدعوة للإفراج عن الأطفال الباقين.

٥٠ - تمكن مشروع لتقييم المدارس تم الاضطلاع به بالاشتراك بين الأمم المتحدة والجيش الشعبي لتحرير السودان والذي تم تنفيذه في نيسان/أبريل من تحديد ٤٥ مدرسة قيد الاستخدام العسكري من جانب كل من طرفي النزاع. وأخلى الجيش الشعبي والقوات المتحالفة معه ٢٦ مدرسة في ولايات وسط الاستوائية وشرق الاستوائية وجونقلي والبحيرات وأعالي النيل. و لم تتمكن البعثة، بسبب انعدام الأمن والقتال، من الوصول إلى المدارس التي يحتجزها الفصيل المعارض من الجيش الشعبي أو التحقق منها. وبعد أن تم توثيق ١١ حادثة إضافية من حوادث استخدام المدارس للأغراض العسكرية منذ اندلاع النزاع، بلغ مجموع المدارس التي تستخدم حاليا للأغراض العسكرية ٣٠ مدرسة. وبالإضافة إلى ذلك،

ذُكر أن تسع مدارس قد هوجمت خلال الحملة العسكرية في ولاية الوحدة في أيار/مايو ولا يجري استخدامها حاليا، في حين أن هناك مدرسة إضافية واحدة تستخدم مؤقتا لأغراض عسكرية في ولاية غرب الاستوائية.

٥١ - وفي تطور إيجابي، انضمت جنوب السودان في ٣٠ نيسان/أبريل، إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها واتفاقية حقوق الطفل.

٥٢ - وفيما يتعلق بالمساءلة، ذكر الجيش الشعبي لتحرير السودان، في تقريره الأولي بشأن خطة العمل المنقحة والاتفاق المتعلق بتجديد الالتزام بوضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، المؤرخ ٤ أيار/مايو، أنه تم اعتقال اثنين من جنود الجيش الشعبي ووجهت إليهما تهمة الاعتداء الجنسي على فتاتين، تبلغان ٩ و ١٣ سنة من العمر، في باسيليا في ولاية غرب بحر الغزال.

٥٣ - وتتواصل الصعوبات التي تعترض إقامة العدل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بالنظر إلى انهيار مؤسسات العدالة في سياق الأزمة الحالية. وقد لوحظت حالات احتجاز تعسفية ولفترات طويلة في جميع أنحاء البلد، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، بما فيها النزاع الدائر، وانعدام الهياكل الأساسية وتراكم القضايا. وفي منطقة بيبور الإدارية الكبرى، تعذر مثول ١٥ من المعتقلين في السجن بتهم خطيرة أمام المحكمة بسبب عدم وجود قاض قانوني. وفي ولاية البحيرات، ظل اثنان من أعضاء الجمعية التشريعية رهن الاعتقال لعدة أشهر في انتظار المحاكمة.

٥٤ - وفي ولاية وسط الاستوائية، أسهم رفض سجن جوبا الرئيسي قبول معتقلين جدد نظرا لعدم وجود مكان لإيوائهم، وقرار المحكمة بعدم قبول قضايا جديدة بسبب الأعمال المتراكمة، في طول فترات الاحتجاز والاكتظاظ في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة. كما أشارت البعثة إلى ازدياد عدد النساء المحتجزات في مختلف الزنزانات في جنوب السودان، اللاتي بلغ مجموعهن ٣١ في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٥٥ - وعلى الرغم من أن البعثة تلقت عددا أقل من التقارير التي تتعلق بقيام أفراد الأمن بمضايقة الصحفيين وترهيبهم، فقد كان هناك حالتان على الأقل من حالات المضايقة تتصلان مباشرة بالإبلاغ عن القتال في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وفي الوقت نفسه، كرر رئيس جمعية تنمية وسائل الإعلام في جنوب السودان، الذي يشغل أيضا منصب رئيس تحرير

صحيفة جوبا مونيتور، الإعراب عن الشواغل الإجرائية إزاء تعيين أعضاء الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام، الذي تقرر بموجب مرسوم رئاسي، وأعلن في ١٣ أيار/مايو.

جيم - تهيئة الظروف الملائمة لإيصال المساعدات الإنسانية

٥٦ - يواجه إيصال المساعدات الإنسانية صعوبات لا يمكن التنبؤ بها، ولا سيما في منطقة أعالي النيل الكبرى، نتيجة لخطر الوقوع في مرمى تبادل إطلاق النار، والصعوبات التي تواجَه في الحصول على ضمانات السلامة في الرحلات الجوية والنهرية، وتقييد الحركة بسبب الأمطار. وواصلت البعثة العمل مع الشركاء في المجال الإنساني لتقييم الخدمات اللوجستية التشغيلية وتنفيذ خطط الطوارئ. وأجرى مهندسو البعثة عمليات صيانة لشبكات الطرق، التي أدت، بالإضافة إلى تحسين تبادل المعلومات بين الوكالات عن أحوال الطرق، إلى تحسين حركة القوافل الإنسانية والتابعة للبعثة. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إجراء ما مجموعه ٧ ٤٨٢ من مهام الحماية التي تضطلع بها القوة لحماية القوافل البرية والمراكب والأنشطة الإنسانية.

٥٧ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام القيام بدور رئيسي في تهيئة الظروف المناسبة لإيصال المساعدات الإنسانية عن طريق عمليات المسح وتقييم الطرق وإزالة الألغام من ٢٥٠ كم من الطرق في ولايات جونقلي والوحدة وغرب بحر الغزال.

٥٨ - وواصلت البعثة تقديم الدعم للمنظمة الدولية للهجرة في بناء ملحقات في مواقع حماية المدنيين في بانتيو وملكال، من خلال توفير المواد والوقود ونقل البضائع قدر الإمكان. كما قدمت البعثة للشركاء في المجال الإنساني الحماية المادية والمكاتب والمخازن وأماكن السكن في مبانيها في بانتيو في ولاية الوحدة، وبور في ولاية جونقلي، وملكال في ولاية أعالي النيل.

دال - دعم تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية

٥٩ - إضافة إلى الخدمات اللوجستية وخدمات الدعم المعيشي المقدمة في إطار الترتيبات الثنائية، واصلت البعثة مساعدة آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية من خلال اللجنة التقنية المشتركة التابعة للهيئة الحكومية الدولية في جوبا. وشملت تلك المساعدة توفير الحماية من قبل القوة وخدمات الدعم اللوجستي والإداري (الإقامة والنقل والمياه والغذاء والوقود والطاقة الكهربائية والتغطية الطبية) إلى أفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومة الدولية الموجودة هي أيضا في قواعد البعثة.

٦٠ - وعملت أفرقة الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية منذ نشرها في آذار/مارس ٢٠١٤ حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ على التحقيق في ما مجموعه ٤٦ حادثة شكلت جميعُها انتهاكاتٍ لاتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وقد نُسب ١٩ انتهاكا منها إلى القوات الحكومية، و ٢٣ إلى قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، و ٤ إلى الطرفين معا. وأجرت أفرقة الهيئة الحكومية الدولية تحقيقات عدة في معظم أقضية ولاية الوحدة، وكذلك في ملكال، وميلوت، في ولاية أعالي النيل. وبنتيجة كل تلك التحقيقات حُمل الطرفان المسؤولية عن هذه الانتهاكات.

سادسا - مِلاك البعثة وحالة نشر القدرة التعزيزية

٦١ - في ٣١ تموز/يوليه، بلغ القوام الفعلي للموظفين المدنيين في البعثة ٢ ٣٣٥ بينهم ٧٦٥ موظفا دوليا و ١ ١٧٣ موظفا وطنيا و ٣٩٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وأُنجز استعراض ملاك الموظفين المدنيين في عام ٢٠١٤ من دون إدخال أي تعديلات عليه. وفي ٣١ تموز/يوليه، بلغ عديد عنصر الشرطة في البعثة ١ ٠٣٣ ضابطا من القوام المأذون به البالغ ١ ٣٢٣ ضابطا، بينهم ٥٠٠ من فرادى ضباط الشرطة و ٥٣ من ضباط الإصلاحيات و ٤٨٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. وأُنجزَ التدريب التوجيهي لوحدات الشرطة المشكلة من نيبال في ٩ أيار/مايو. ومن المتوقع أن تبلغ البعثة كامل قدراتها من حيث عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة في آب/أغسطس بوصول الوحدتين المتبقيتين من رواندا وغانا اللتين تأخرتا بسبب المشاكل المتعلقة بوصول المعدات المملوكة للوحدات وفي إصدار التصاريح من قبل حكومة جنوب السودان.

٦٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه، بلغ عديد قوات البعثة ١١ ٥٤٦ من الأفراد العسكريين. ونُشرَ ٤ ٧١٣ من الأفراد الـ ٥ ٥٠٠ الذين يشكلون القدرة التعزيزية. واستُكمل نشر وحدة القوات البحرية من بنغلاديش ووحدة الطيران (طائرة هليكوبتر متوسطة للأغراض العامة) من سري لانكا في ١١ أيار/مايو و ٢٢ حزيران/يونيه، على التوالي. وأُرجئ نشر الجنود الـ ٤٠٠ المتبقين من غانا و الـ ٢٨٠ من كينيا نظرا إلى التحديات التي يشكلها نشر المعدات المملوكة للوحدات. فمعدات الكتيبة الغانية جاهزة للنشر إلا أن إرسالها أُرجئ بسبب سوء حال الطرق إلى بينتيو وهو رهن إصدار حكومة جنوب السودان للتصاريح اللازمة. وستُحدَّد الجداولُ الزمنية لنشر القوات المتبقية من كينيا تبعاً لجاهزية المعدات المملوكة للوحدات والجداولُ الزمنية للحصول على التصاريح اللازمة من قبل حكومة جنوب

السودان. وأُلغيَ نشر خمس طائرات هليكوبتر تكتيكية من إثيوبيا ورواندا في أعقاب اعتراض خطي قدمته حكومة جنوب السودان. ولا تزال أوجه التأخير الحالية في نشر المعدات المملوكة للوحدات في أنحاء البعثة تعوق عمليات الوحدات الموجودة أصلا في منطقة البعثة.

٦٣ - واصلت البعثة توعية أفرادها والسكان المحليين، ولا سيما مَن يلتمسون الحماية في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وإضافة إلى ذلك، فإن البعثة هي في صدد تنفيذ المبادرات المتعلقة بتقريري عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/69/779).

سابعا - الانتهاكات المخلّة باتفاق مركز القوات والقانون الإنساني الدولي وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ما مجموعه ١٠٢ من الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات، بينها ٥٩ تقييدا لحركة البعثة، ما أثّر على عملياتها البرية والجوية والنهرية. ومن الانتهاكات الأخرى تهديداتٌ تعرَّض لها أفراد البعثة ومبانيها، بما فيها مواقع حماية المدنيين، وشنٌّ هجمات على عبّارات البعثة، والاعتداء على موظفي البعثة ومضايقتهم، والدخول غير القانوني إلى مباني البعثة، والاعتقال والاحتجاز غير المبررين لأفراد البعثة، والتدخل في ولاية البعثة لحماية المدنيين، والعبث في ممتلكات البعثة ومصادرتها، واحتجاز مركبات البعثة ومطالبتها بدفع ضرائب. ومن دواعي القلق أن ٩٢ من الانتهاكات المبلَّغ عنها ارتكبتها قوات الأمن الحكومية، بما فيها الجيش الشعبي والشرطة الوطنية وجهاز الأمن الوطني.

٦٥ - وفي ثلاثة حوادث وقعت في ٢٩ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو و ٢٧ تموز/يوليه، أطلق جنود الجيش الشعبي أعيرة نارية في الهواء على مقربة من قاعدة البعثة وموقع حماية المدنيين في بينتيو، في ولاية الوحدة، ما أوقع خمس إصابات في صفوف طالبي الحماية فيه. وفي ٥ تموز/يوليه، أفيد بأن اثنين من أفراد الجيش الشعبي دخلوا الموقع نفسه في بينتيو وأطلقا النار على شخص فأردياه. وفي ١٥ أيار/مايو، أصيب أحد الأفراد العسكريين في البعثة برصاصة طائشة أطلقها جندي في الجيش الشعبي في رمبيك في ولاية البحيرات، بينما كان يطلق النار ابتهاجا. وفي ١٩ أيار/مايو، وخلال اندلاع معارك عنيفة بين الجيش الشعبي وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في ولاية أعالي النيل، سقط خلالها نحو ٢٠ قذيفة مدفعية فضلا عن الطلقات الطائشة داخل موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في ميلوت، ما أدى إلى سقوط تسعة قتلى في صفوف النازحين وإصابة ١١ آخرين بجروح.

وفي ٢٨ أيار/مايو، ونتيجة لقيام بعض جنود الجيش الشعبي بإطلاق نار متقطع من الأسلحة الصغيرة على مقربة من قاعدة البعثة في ملكال، أصيب ثلاثة من النازحين وأحد الأفراد العسكريين من البعثة بطلقات نارية طائشة. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أطلق جنود من الجيش الشعبي ما بين ١٥ و ٢٠ طلقة على عبّارة تابعة للبعثة على بعد نحو ٢١ كيلومترا شمال بلدة بور. وفي ٩ تموز/يوليه، هاجم الجيش الشعبي قافلة عبّارات تابعة للبعثة بقذائف آر بي جي ورشاشات ثقيلة جنوب ملكال، ما عطّل مؤقتا محرك ومعدات اتصال إحدى العبّارات.

٦٦ - وكانت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي مسؤولة عن تسع حوادث أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينها فرض قيود على الحركة البرية والجوية والنهرية للبعثة، وشن هجمات على موقع لحماية المدنيين تابع للبعثة وتهديد موظفي البعثة ومبانيها. وفي ١ تموز/يوليه، فتحت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وميليشيا شيلوك التي تأتمر بأوامر الجنرال أولوني النار على النازحين في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في ملكال، فقُتل مدني واحد وأصيب ثمانية آخرون بجروح.

٦٧ - وكنتيجة مباشرة للوضع الأمني المتدهور جراء النزاع المسلح في ولاية أعالي النيل، وافقت الأمم المتحدة على نقل مؤقت لموظفيها في ٢٢ أيار/مايو من ميلوت في ولاية أعالي النيل إلى جوبا في ولاية وسط الاستوائية. وفي ٣ تموز/يوليه، أُجليَ موظفو الأمم المتحدة من ملكال في ولاية أعالي النيل إلى جوبا، وقد عاد بعضهم منذ ذلك الحين إلى ملكال. بيد أن معظم التهديدات وما يرتبط بها من مخاطر ضد موظفي الأمم المتحدة وموجوداتها مصدره مواقع حماية المدنيين. وتشكل الانتهاكات المنتظمة للمنطقة المحيطة بالمواقع، بما في ذلك تهريب الأسلحة إلى داخلها وأعمال العنف بين النازحين داخلها، تهديدا مباشرا لموظفي الأمم المتحدة وموجوداتها في هذه المواقع. فبسبب حجم معظم هذه المواقع والأعداد الكبيرة من الأشخاص الموجودين فيها ومحدودية موارد البعثة، لا يمكن القيام بالعمل الشرطي فيها على نحو فعال. ففي مواقع حماية المدنيين في جوبا، دخل النازحون مباني الأمم المتحدة حيث يعمل الموظفون ويقيمون في مناسبات عدة.

٦٨ - وفي ٥ آب/أغسطس، اعتُقل ثلاثة موظفين وطنيين في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وهم لا يزالون قيد الاحتجاز في مقر جهاز الأمن الوطني في جوبا. وخلال آخر زيارة قامت بها البعثة للتحقق من رفاه هؤلاء الموظفين أفادوا بأنه لم تجر معهم تحقيقات أخرى منذ نيسان/أبريل، و لم توجه إليهم أية تُهم.

٦٩ - وواصلت البعثة العمل مع الحكومة المضيفة وإخطارها بصورة منتظمة بهذه الانتهاكات وبآثارها السلبية على البعثة وعملياتها وسلامة موظفيها ومبانيها. كما يجري

إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية بالحوادث التي تقع. ومع ذلك، وحتى تاريخه، أُبلغت البعثة بأنه لم تُتخذ إجراءات إلا في ما يتعلق بحادث إطلاق النار في ٢٧ حزيران/يونيه الذي استهدف عبّارة تابعة للبعثة، بما في ذلك اعتقال قائد المفرزة النهرية بالجيش الشعبي. كما لم تبلَّغ البعثة بعد بنتائج التحقيقات في الحوادث الأخرى المشار إليها أعلاه.

ثامنا - الجوانب المالية

٧٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦٠ باء المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ مبلغا قدره ٠٠٠ ٥٢٠ ١٣٩ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحتى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة تبلغ ٦٧٦,١ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه يبلغ ٨٠٢,٤ ٤ ملايين دولار. وحتى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، سُددت إلى الحكومات المساهِمة بقوات وأفراد شرطة تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - لا يزال الوضع الأمني والإنساني في جنوب السودان مثيرا للقلق البالغ، لا سيما المستويات غير المسبوقة من العنف الممارَس ضد السكان. لقد شرَّد هذا النزاع أكثر من مليوني شخص، وأجبر ٩١١ ٢٠١ نازحا على التماس الحماية في قواعد البعثة حتى تاريخ ١٩ آب/أغسطس، وتسبَّب بأزمة إنسانية حادة، إذ يواجه ٤٠ في المائة من السكان أزمات وحالات طوارئ في مجال انعدام الأمن الغذائي. كما يساورني بالغ القلق إزاء الزيادة الهائلة في عدد المدنيين الذين يلتمسون اللجوء في مواقع حماية المدنيين هرباً من أعمال العنف الجارية ومن الوضع الإنساني الكارثي.

٧٢ - وبدءاً من أواخر نيسان/أبريل، يشهد البلد زيادة مفاجئة حادة في القتال الواسع النطاق بين الجيش الشعبي وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والميليشيات المتحالفة معها من أجل السيطرة على مناطق رئيسية في ولاية أعالي النيل، بما في ذلك ملكال، وميلوت، فضلا عن حقول النفط في بالويش في ولاية أعالي النيل وفي جنوب ولاية الوحدة. إنني أدين بشدة هذا التصعيد في العنف الذي ينتهك اتفاق وقف

الأعمال العدائية الذي وقعه الطرفان المتحاربان في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وقتل مئات المدنيين الأبرياء.

٧٣ - إن التفضيل الواضح لقادة جنوب السودان اعتماد الخيار العسكري عوض السعي إلى تسوية سياسية جامعة أدى إلى معاناة شديدة للملايين. لقد أثبتت مرة أخرى الزيادة في أعمال العنف عدمَ وجود التزام حقيقي لدى الطرفين بإنهاء النزاع الحالي. لقد طلبت مرارا من الرئيس سلفا كير ميارديت والنائب السابق للرئيس رياك ماشار التحلي بصفات رجال الدولة وتقديم التنازلات اللازمة توصلاً إلى اتفاق سلام جامع وشامل. ويتحمل هذان القائدان المسؤولية الرئيسية عن العنف والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكب في هذه الحرب العبثية المدمرة. إن الواقع المروع الذي تُستهدف فيه النساء والأطفال عمدا، والعدد الذي لا يحصى من حوادث العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي وأعمال الخطف والقتل وإضرام النار والتشرد، هي أعمال غير مقبولة على الإطلاق. إن هذه الأعمال يجب أن تتوقف الآن.

٧٤ - ويجب إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في جنوب السودان، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. إن العدالة والمحاسبة شرط لاستدامة أي اتفاق سلام ولكسر دوامات العنف. وفي هذا الصدد، أحث مجددا الاتحاد الأفريقي على نشر النتائج التي خلص إليها تقرير لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي ودعم إنشاء آليات للمحاسبة الجنائية بما في ذلك خيار إنشاء محكمة مختلطة.

٧٥ - ويزعجني بشكل خاص استمرار التحديات التي تعترض وصول العاملين في المجال الإنساني وأفراد حفظ السلام، فضلا عن انعدام الأمن والعنف، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والمضايقة والتهديد والاعتقال والاحتجاز والخطف التي يواجهونها أثناء تأدية واجباتهم. وفي هذا الصدد، يساورني قلق عميق إزاء الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة. وفي ١ حزيران/يونيه، أصدرتُ بيانا أدنتُ فيه القرار الذي اتخذته الحكومة في ٢٩ أيار/مايو بإعلان نائب ممثلي الخاص توبي لانزر شخصا غير مرغوب فيه، ودعوتُ الحكومة إلى العودة عن قرارها. إن رفض الحكومة إعادة النظر في طرد السيد لانزر لهو دليل آخر على لامبالاتها بمعاناة شعبها وازدرائها بمن يعملون على تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية له.

٧٦ - إنني أدعو الحكومةَ إلى التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، والطرفين في النزاع إلى كفالة حرية تنقل أفراد البعثة والعاملين في المجال الإنساني ووصول المساعدات الإنسانية من دون إعاقة. كما أحث الطرفين، وبخاصة الحكومة، التي تتحمل المسؤولية

الرئيسية عن حماية المدنيين، على إيجاد بيئة آمنة للمدنيين وإشاعة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للنازحين. وأناشد مجلس الأمن أن يطلب من الحكومة والمعارضة الامتثال لاتفاق مركز القوات في منح الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني إمكانية الوصول من دون قيود.

٧٧ - وتواصل البعثة بذل كل جهد ممكن لتنفيذ ولايتها في حماية المدنيين بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٢٣ (٢٠١٥) وتوسيع نطاق وصولها بما يتجاوز قواعد البعثة من أجل توفير الحماية لمئات آلاف المدنيين الضعفاء في جميع أنحاء جنوب السودان. وفي هذا الصدد، أجدد الدعوات السابقة إلى البلدان المساهمة بقوات كي تعجل في نشر القدرة التعزيزية والأعتدة العسكرية المتبقية، التي تؤدي دورا حيويا في تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية. وظلت البعثة تعاني من التأخير في الحصول على التصاريح اللازمة من حكومة جنوب السودان لنشر القوات وعمليات النقل الداخلي، وكذلك لنشر المعدات المملوكة للوحدات، ما يؤثر على الجهود الرامية إلى نشر جميع قوات القدرة التعزيزية المأذون بها. ويؤسفني أن الحكومة رفضت نشر طائرات الهليكوبتر التكتيكية التي أحوج ما تكون البعثة إليها. إنني أحث حكومة جنوب السودان على التعاون التام في نشر القوات والأعتدة المتبقية التي ستساعد البعثة على توفير حماية أوسع نطاقا وأكثر فعالية للمدنيين المعرضين لتهديد العنف.

٧٨ - وأرحب بتوقيع السيد رياك ماشار والمحتجزين السابقين على اتفاق السلام التوافقي الذي وُضع في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولقد أحطتُ علما بأن الرئيس كير قد وقع بالأحرف الأولى على الاتفاق، مُبدِياً بعض التحفظات. ويحدوني الأمل بشدة في أنه سيوقع على الاتفاق بحلول نهاية مهلة الـ ١٥ يوما التي حددتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٧٩ - وإنني أشعر بخيبة الأمل من أن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لم يتوصل إلى توقيع الاتفاق من جانب جميع الأطراف. ومع ذلك، فإنني أرى بوادر مشجعة في توافق الآراء الإقليمي والدولي على دعم الاتفاق، الذي وقعت عليه أيضا الأمم المتحدة بوصفها شاهدا عليه.

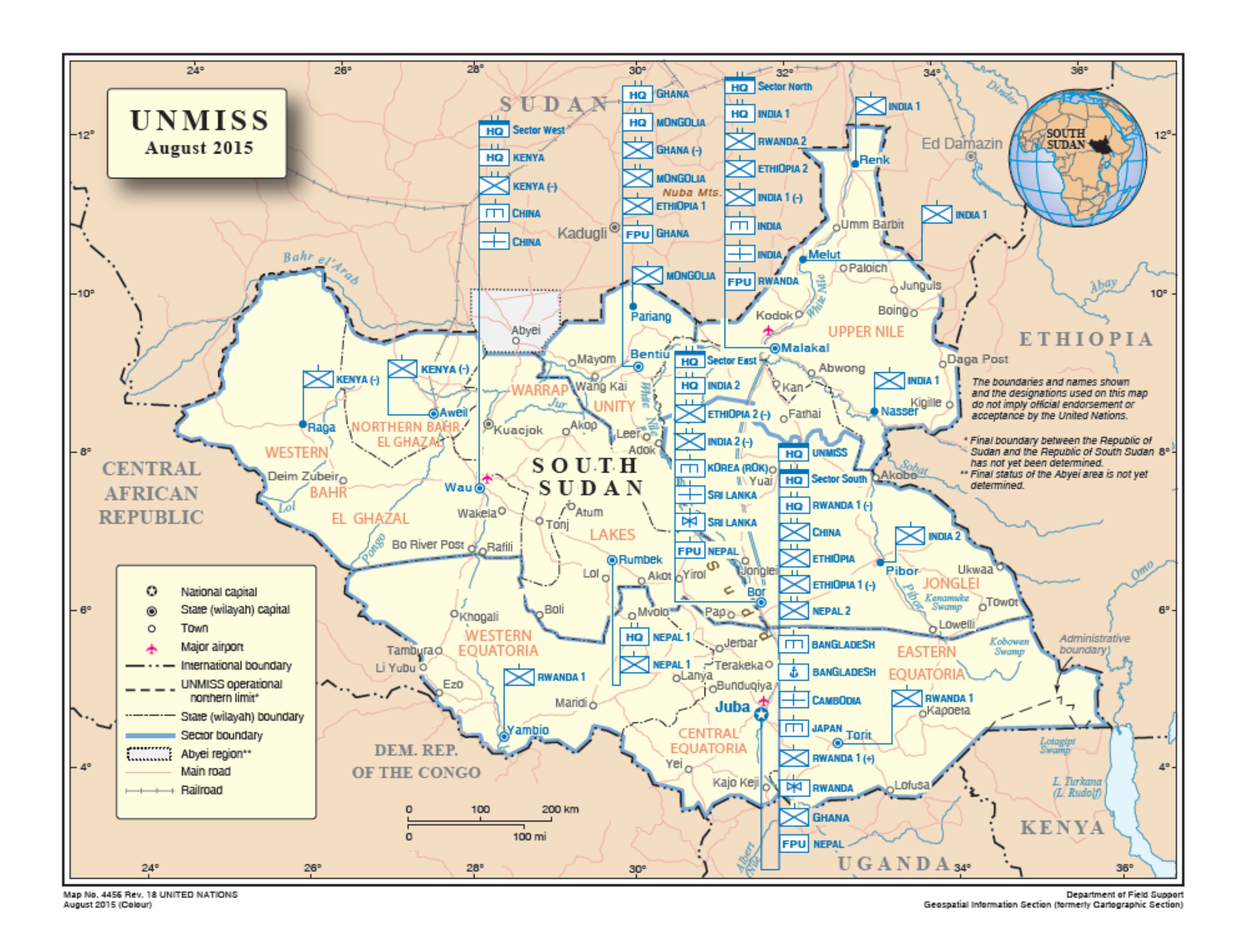
٨٠ - إن عامل الوقت أساسي. فالحالة في الميدان متوترة جدا ولا يمكن التكهن بما ستؤول إليه. وكل يوم يمر بدون توقيع الاتفاق يطيل أمد معاناة شعب جنوب السودان ويزيد من خطر استئناف القتال على نطاق واسع. ولا بد لشركاء جنوب السودان الإقليميين والدوليين من العمل بشكل جماعي لضمان أن تظل جميع الأطراف التي وقعت على الاتفاق ملتزمة به، وأن تنضم الحكومة بحلول ١ أيلول/سبتمبر إلى بقية الموقعين عليه. فعواقب

الإخفاق في التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض ستكون كارثية على جنوب السودان والمنطقة بأسرها.

٨١ - وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل مع الأطراف، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين، لوضع الصيغة النهائية للاتفاق والتحرك بسرعة صوب تنفيذه. وإنني أعتزم الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة رفيع المستوى بشأن الوضع في جنوب السودان على هامش دورة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر المقبل، كي نعمل معا على دعم عملية السلام والتكلم بصوت واحد.

٨٢ - وختاما، أود أن أعرب عن خالص تقديري لما يبديه موظفو البعثة من شجاعة لا تكلّ. فهُم، في ظل القيادة القادرة لممثلتي الخاصة إلين مارغريت لوي، يواصلون العمل على حماية عشرات الآلاف من المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي، وعلى تحقيق الاستقرار في الوضع الأمني. وأتوجه بالشكر خصوصا إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي ما برحت توفر أفرادا نظاميين وأعتدة أحوج ما تكون البعثة إليهم. وأشيد أيضا بأفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على جهودهم الدؤوبة لتقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى السكان الذين غالبا ما يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر.

خريطة


UNMISS
August 2015
SUDAN
SOUTH SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
Sector West
Sector North
Sector East
Sector South
UNMISS
HQ
FPU
GHANA
MONGOLIA
GHANA (-)
ETHIOPIA 1
KENYA
KENYA (-)
CHINA
INDIA 1
RWANDA 2
ETHIOPIA 2
INDIA 1 (-)
INDIA
RWANDA
INDIA 2
ETHIOPIA 2 (-)
INDIA 2 (-)
KOREA (ROK)
SRI LANKA
NEPAL
RWANDA 1 (-)
ETHIOPIA
ETHIOPIA 1 (-)
NEPAL 2
NEPAL 1
RWANDA 1
BANGLADESH
CAMBODIA
JAPAN
RWANDA 1 (+)
WESTERN BAHR EL GHAZAL
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WARRAP
UNITY
UPPER NILE
JONGLEI
LAKES
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Abyei
Kadugli
Nuba Mts.
Ed Damazin
Renk
Umm Barbit
Melut
Paloich
Jungulis
Boing
Kodok
Malakal
Pariang
Bentiu
Mayom
Wang Kai
Abwong
Kan
Fathai
Daga Post
Nasser
Kigille
Akobo
Raga
Aweil
Kuacjok
Akop
Leer
Adok
Yuai
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Tonj
Atum
Bo River Post
Rafili
Rumbek
Lol
Akot
Yirol
Jonglei
Bor
Pibor
Ukwaa
Towot
Lowelli
Khogali
Boli
Mvolo
Pap
Tambura
Li Yubu
Ezo
Jerbar
Terakeka
Lanya
Bunduqiya
Maridi
Juba
Kapoeta
Torit
Yambio
Yei
Kajo Keji
Lofusa
Bahr el'Arab
White Nile
Sobat
Pibor
Kenamuke Swamp
Kobowen Swamp
Lotagipi Swamp
L. Turkana (L. Rudolf)
Abay
Dinder
Lol
Pongo
Jur
Albert Nile
Administrative boundary
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
* Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
0 100 200 km
0 100 mi
24° 26° 28° 30° 32° 34° 36°
12° 10° 8° 6° 4°
Map No. 4456 Rev. 18 UNITED NATIONS
August 2015 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

